نظرة أخرى على تطورات

النضال الطلابي

ظهر جليا ، مع النضال الطلابي ، ان ما كانت تطرحه القوى التقدمية من عجز النظام وفشله في تحقيق المطالب الجماهيرية لم يكن طرحا غوغائيا وشارعيا كما كانت الفئات اليمينية تسميه ، بدليل انها عادت لهذا التحليل من خلال مشاركتها في الحركة الطالبية باضراباتها ومظاهراتها وشعاراتها التي تطرح عجز النظام وفشله .

والان ، بعد مرور ستة أسابيع على تحرك الطلاب في اضراباتهم ومظاهراتهم ، لا بد من نظرة ، متفحصة قدر الامكان ، على مسيرة هذا التحرك متسائلين : هل يسير في خطه السليم المؤدي الى النتائج المرجوة ؟

وما الذي يجب عمله الان ؟

قبل البدء في القاء الضوء على هذين السؤالين لا بد من المرور بايجاز على جذور هذا التحرك النضالي .

جذور التحرك الطلابي

ان محاولة تصوير النضالات الطلابية بانها جزء من عملية رفض يتسم بها جيل الشباب في البلدان المتقدمة ، تعبير عن فهم مثالي مرفوض اصلا لانه يغيب كل الاسباب الموضوعية لحركة الطلاب في بلدنا ـ الذي هو جزء من البلدان المتخلفة ـ ويقطعها عن جذورها الممتدة تاريخيا في صميم واقع نظامنا الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

فنتيجة للطبيعة الطبقية الاستغلالية الاحتكارية للنظام القائم ، وما تعكسه ثقافيا برز بجلاء موقف الدولة العدائي من الجامعة اللبنانية الوحيدة ، التي يفترض فيها ان تكون مهيأة لاعداد جيل من المثقفين من ابناء الطبقات الفقيرة والمتوسطة ، فالجامعة اللبنانية ما نشأت ولاحقت بعض الخطوات الا بفضل نضالات الطلاب المستمرة . وهي لن تصبح في مستوى الجامعات العالمية المتقدمة ، ولن تؤدي دورها الثقافي الوطني ، الا باستمرار النضال الطويل النفس لدى جماهير الطلبة ، فاي تراجع عن النضال سيبقي الجامعة في حالة تأخر ، وهذا معناه عجزها عن قيامها بالدور المطلوب في نشر الثقافة العالية بين الطبقات الشعبية ، مما يعني مزيدا من احتكار العلم ، ـ بواسطة الجامعات الاجنبية ـ في أيدي ابناء الاغنياء الذين يصبحون حينئذ جيلا جديدا يخلف جيل الاباء في التسلط والامتيازات داخليا وفي التبعية والعمالة خارجيا .

تطورات حركة النضال الطلابي في هذه الفترة

منذ ان بدأ تحرك الطلاب النضالي واجهته الدولة بالاهمالة اولا وكانها تمتحن مدى جديته، ثم عندما استمر لجأت الى المماطلة والوعود الخادعة ، ولما قامت المظاهرات تشمل جميع فئات الطلبة ، واكبتها الدولة بقوى « امنها » وكانها الحريصة على حرية التعبير عن الراي ، وحتى حرية التظاهر ، ولتدلل على رحابة صدر « ديموقراطيتها » ، محاولة بذلك ان تفادى تصعيد الحركة بعدم استعمال العنف معها منذ البدء لان الدولة تعلم ان البارود اذا ضغط بقوة ينفجر .

ولكن رحابة صدر « ديموقراطية » الدولة البورجوازية سرعان ما ضاقت ، وانكشفت طبيعة النظام الحقيقية بلجوئه الى قمع تحرك الطلبة بشراسته المعهودة يوم مسيرة المطار (نحن هنا لا نناقش مدى صوابية التوجه للمطار) محاولا « تاديب » الحركة الطلابية وارهابها بعد ان فشل مخطط مواكبة المظاهرات ، الذي كان القصد منه ان تستطيع الدولة تنفيس الزخم الطلابي من خلال السماح للطلاب بمهاجمة السلطة ، بشتم رموزها البشرية وبالهتاف ضدها وبرفع الشعارات المعادية لنظامها ، ولكن عملية « التاديب » اتت بنتائج عكسية اجبرت الحكومة على عدم استمرارها في مثل هذه العمليات ، غير انها استعرت في ممارسة مناورات لا بد انها مفضوحة ومكشوفة للجميع : فهي تارة تدعو الطلاب لان يكونوا « ايجابيين » ، وطورا تقول « ان جماعات من غير الطلاب اندست في صفوف الناشئة لاغراض لا تخفى على احد » ، وتارة اخرى تهدد باقفال الجامعات متزعجة من تاييد مجلس الجامعة اللبنانية لمطالب الطلاب المحقة ، ثم تعود الدولة لتشكل لجنة للمتابعة، وفي علم الادارة يقولون : المشروع الذي تريد عدم تحقيقه حوله الى اللجان .

ولعله من المفيد هنا ان نستعرض بعض ما قامت به لجنة المتابعة ولجنة التربية النيابية بحضور ممثلين عن الاتحادات في اجتماعي ١٠ ـ ٣ و ٢٦ ـ ٣ .

فيما يتعلق بسنتي الكفاءة ورسم الانتساب لنقابة المحامين اتفق المجتمعون على ضرورة درس الموضوع من قبل لجنتي العدل والتربية النيابيتين .

فبغض النظر عن كسب الحكومة للوقت عبر عمليات الدرس المتكررة ، يبقى ان المطلب الاساسي للطلاب في الغاء سنتي الكفاءة لم يتحقق ، ذلك ان الاقرار بجعل سنوات التدرج ثلاث سنوات ، واضافة مواد سنتي الكفاءة الى مواد سنوات الحقوق الاربع يؤدي في النهاية الى الغاية ذاتها التي توختها الدولة من فرض هاتين السنتين .

ان الغاية هي « تصفية » العدد الاكبر من خريجي الحقوق ـ ابناء الطبقات الفقيرة والمتوسطة ـ ومنعهم من مزاولة مهنة المحاماة ليبقى كبار المحامين يتمتعون باحتكار عشرات الوكالات دفعة واحدة ، وهذه الغاية تتحقق ايضا حين تضاف الى برنامج الحقوق المثقل ، مواد جديدة تساهم في حدة « التصفية » في الامتحانات ، بالاضافة الى ان المواد الجديدة قد تستدعي تخصيص ساعات تدريس قبل الظهر مما يعني حرمان اكثر طلاب الحقوق ـ وهم في غالبيتهم موظفون ومدرسون ـ من القدرة على متابعة الدراسة .

ان مطلب الغاء سنتي الكفاءة لا يمكن اعتباره محققا الا اذا عادت الدراسة كما كانت قبل ابتداع فكرة سنتي الكفاءة .

واذا عدنا الى سائر المطالب التي استعرضتها لجنة التربية النيابية ولجنة المتابعة وممثلو الاتحادات ، نرى ان البحث في اي مطلب كان ينتهي بالمواقف التالية من قبل الوزارة :

سيتم في القرب وقت (قبل تسليم المعلم والمختبرات في كلية العلوم) .

بورك هذا التحديد ! !

او : احيل المشروع على مجلس الشورى لابداء رايه فيه (حول اصدار تشريع يسمح لحملة الاجازة التعليمية في العلوم الاجتماعية بالعمل في المراكز التقنية في الضمان الاجتماعي ووزارة التصميم ومصلحة الانعاش الاجتماعي .

او : هناك مشروع قانون قيد الدرس (حول مشاركة الطلاب في المجلس الاعلى للجامعات) .

وكان الدولة عودتنا ان ما يحال للدرس ، لا ينام نومة اهل الكهف !

او : كلفت الوزارة المختصين باعداد النصوص اللازمة (حول مطلب احداث كليات تطبيقية) .

او : شكلنا لجانا مختصة لوضع المواصفات اللازمة (حول مطلب ايجاد البناء الجامعي الموحد ووضع روزنامة له) .

وبعد وضع المواصفات ؟!

هذه عينة من كيفية تحقيق الدولة لمطالب الطلاب .

ثم اننا نرى لزاما علينا ان نحذر من محاولات النظام العمل وراء الكواليس ، وهذا ما يتوجب على اللجنة التنفيذية فضحه امام جماهير الطلاب . فنحن نتساءل : ماذا دار في الاجتماع الخاص الذي عقد بين الدكتور جورج سعادة رئيس لجنة التربية النيابية وبين عصام خليفة وبول جلوان ؟ ؟

ان جميع هذه المناورات والمحاولات واللف والدوران يجب ان لا يسمح لها بعرقلة مسيرة الحركة الطالبة .

محاولة بعض انتهازي السياسة الاستفادة من هذه الحركة

حاول بعض الساسة الرجعيين تجيير النضالات الطالبية لصالح تنافساتهم الثانوية مع الفئة الحاكمة من الرجعية ، لتسقط الحكومة ويأتوا هم وتغيب قضايا الطلاب ومطالبهم ، وتكون الطبقة الرجعية ، بالتالي ، امنت خنق المطالب ولكن من قبل ممثلين اخرين لها في السلطة . ولكن محاولة التجيير هذه لا تعني ان اليمين او الرجعيين هم الذين يقفون وراء الاضرابات والمظاهرات كما حاولت بعض الجهات الوطنية ان توحي متجاهلة بذلك الدور الفعال لليسار في مجمل هذه الحركة الذي يساهم في الوقوف بوجه محاولات انتهازي السياسة .

وما يخشاه المرء ، ليس محاولة الانتهازيين الاستفادة من الحركة ، بقدر ما يخشى ان يصبح النفس القصير في النضال لدى بعض الفئات على وشك نهايته .

فبعد امتداد الاضرابات الى جامعات وثانويات بيروت وضواحيها والمدن اللبنانية الاخرى وبعض مناطق الريف ، مع ما لهذا الامتداد من دلالات، اتى تراجع الاتحاد في اليسوعية عن الاضراب خيبة امل الجماهير الطلبة التي قدرت لليسوعية مشاركتها ، وياتي هذا التراجع دعما لموقف النظام ضد مطالب زملاء لطلاب اليسوعية يجب ان يحملوا واياهم ، في المستقبل ، بعض مسؤولية هذا الوهن .

والغريب ما في هذا التراجع محاولة تبريره من قبل فادي بستاني الرئيس المستقيل للجنة التنفيذية لاتحاد طلاب كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية في اليسوعية .

اما بماذا يبرره ؟ فبتحققه من « ايجابية الدولة ، التي هي منا ولنا ، والتي كانت باشرت تنفيذ معظم مطالب الجامعة اللبنانية ضمن اطار امكانات مؤسساتها » كما قال في مؤتمره الصحافي نهار ٢٧ ـ ٣ .

لعل البستاني نسي ان امكانات مؤسسات الدولة تسمح لها بصرف ٤٩ مليون ليرة لبناء السجن الحديث في حين لا تسمح هذه الامكانات بتلبية مطالب الطلاب !

ثم نحن لا ندري كيف رأى ان الدولة ، باشرت تنفيذ معظم الطالب !

ثم نود ان نساله هذه الدولة معن ؟ ولن ؟

ان كان لا يدري فنحن نوضح له ان الدولة طبقة معينة ولخدمة هذه الطبقة وابنائها ، وليست لنا نحن ابناء الفقراء ، ولا هي منا...

ويبدو ان فادي بستاني لا يعلم ان الجميع يعرفون ان التراجع عن الاضراب في اليسوعية كان نتيجة ضغوطات الدولة او على الاقل نتيجة تدخل بعض المستوزرين (فادي بستاني يطيع لتعليمات ربعون اده كما هو معروف) .

وجهة نظر فيما يجب عمله

والان ، لا بد برأينا من ان لا تبقى الحركة الطلابية وحيدة في نضالها بوجه السلطة ، بل عليها ان تنسق نضالها ، بشكل عملي ، مع النقابات العمالية والقطاعات الشعبية الاخرى لانه كلما اتسعت رقعة التعاون النضالي ولوحدت الجهود ، كلما استطاعت الجماهير ان تنتزع المكاسب بصورة اجدى واقل .

ولا بد ايضا من ان تصعد جماهير الطلبة نضالها غير متراجعة ولا منهزمة في وقت لم تحقق فيه الدولة شيئا ، واذا قيل ان تصعيد التحرك الطلابي سيعطي الدولة مبررا للقمع فاننا نعتقد ان الجماهير حين تعمد الى الاضراب والتظاهر باستمرارية وصلابة مطالبة بحقوق بديهية لها ، لا تفعل ذلك مستظلة مظلة النظام، بل متحدية متصدية ومتوقعة القمع والارهاب ، والدولة اصلا لا يعوزها التبرير لو رغبت ان القمع يعود بالنفع عليها . بالاضافة الى ان الحركة الطالبية لا يهمها ـ ويجب ان يكون كذلك ـ تغيير وجوه اعضاء الحكومة لان من سياتي لا يختلف طبقيا عمن سيرحل . ولذلك فالنضال لتحقيق المطالب يجب ان يبقى ويتصاعد (نحن نكتب هذا الكلام وحالة من الجمود والميوعة تسيطر على الجو النضالي) .

غير ان هذا التصعيد يتطلب ، اكثر فاكثر ، موقفا متضامنا ومتماسكا لا سيما بين القوى التقدمية المدعوة الى اخذ موقف موحد وصلب في ضرورة عودة اللجنة التنفيذية الى الجمعيات العمومية في تقرير الامور خاصة فيما يتعلق بتصعيد الاضراب وشكل هذا التصعيد .

ولا بد ان نؤكد هنا على ان حالة الجمود التي سيطرت على نضال الطلاب في الايام الاخيرة لم تكن الا نتيجة للممارسات الفوقية التي اتسمت بها تصرفات اللجنة التنفيذية ، والتي طالما حذرنا منها ، ونتيجة للمواقف التخاذلية التي ظهرت من قبل بعض اعضاء هذه اللجنة في وجه محاولات السلطة لتمييع الاضراب وبعثرة القوى .

هذا ، واننا نحمل اللجنة التنفيذية كامل المسؤولية لدى اي موقف تراجعي في حين لم يصل نضال الطلاب الى نتائجه المرجوة في تحقيق كامل المطالب البديهية التي من اجلها بدأ واستمر طيلة هذه الفترة .

غازي سالم